العدد 2379 - السنة الثامنة
الإثنين 22 ربيع الآخر 1437 - الموافق 1 فبراير 2016
Monday 1 February 2016 - No.2379 - 8th Year

«هيومن رايتس»: الحوثيون يصادرون مواد أساسية متجهة لتعز

اليمن : اغتيال أحد قادة المقاومة الشعبية في عدن

عناصر من المقاومة الشعبية في عدن

الدمار في تعز

- القوات السعودية تقصف مواقع للمتمردين قبالة محافظة الحرث
- بحاح يؤكد على ضم رجال المقاومة للأمن والجيش
- شبكتان ماليتان للمخلوع صالح وابنه للالتفاف على العقوبات

عواصم - «وكالات» : تم العثور فجر الأحد على جثة الشيخ سمحان عبدالعزيز الراوي، احد قادة المقاومة الشعبية، في حي البريقة وسط عدن، وفق مصادر أمنية يمنية.

وأوضحت المصادر أن الشيخ الراوي كان قد شارك مع أجهزة الأمن والمقاومة في حملة المداهمات، وكشف معمل تفخيخ السيارات في حي البريقة قبل نحو أسبوعين.

من جهته، رجح مسؤول أمني أن يكون الشيخ الراوي اختُطف من مقر إقامته في الحي إلى المنصورة وتصفيته هناك حيث تتركز معظم الجماعات المسلحة المتطرفة.

من جانب آخر اتهمت منظمة «هيومن رايتس ووتش»، اليوم الأحد، الانقلابيين الحوثيين في اليمن بمصادرة مواد أساسية في طريقها إلى مدينة تعز التي يحاصرونها منذ أشهر في جنوب البلاد، مرتكبين بذلك «انتهاكات جسيمة» للقانون الدولي.

وأشارت المنظمة في تقرير أصدرته اليوم، إلى تسجيل «16 واقعة بين 13 ديسمبر و9 يناير، منع فيها حراس حوثيون في حواجز أمنية المدنيين من إدخال مواد مختلفة إلى المدينة، ومنها فواكه وخضراوات وغاز للطهي وتحصينات للأطفال وعبوات لغسيل الكلى واسطوانات أكسجين، وصادروا بعض هذه المواد».

ودعت المنظمة الانقلابيين الحوثيين إلى أن «ينهوا فورا أعمال المصادرة غير القانونية للسلع الموجهة للسكان المدنيين، وأن يسمحوا بحرية حركة منظمات الإغاثة» إلى داخل ثالث كبرى مدن اليمن، والتي يقطن فيها مئات الآلاف من المدنيين.

واعتبرت المنظمة مصادرة المواد «انتهاكات جسيمة للقانون الدولي الإنساني». وقال نائب المدير التنفيذي لقسم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في المنظمة: «يمنع الحوثيون مواد ضرورية عن سكان تعز لمجرد أنهم يعيشون في مناطق تخضع لسيطرة قوات معارضة لهم. مصادرة الممتلكات من المدنيين أمر غير قانوني، لكن أخذ طعامهم وإمداداتهم الطبية قسوة بالغة».

وتقع تعز في جنوب غربي اليمن، وهي تحت سيطرة القوات اليمنية الشرعية الموالية للرئيس عبد ربه منصور هادي. إلا أنها محاصرة من الانقلابيين الحوثيين وحلفائهم من القوات الموالية للرئيس اليمني المخلوع علي عبدالله صالح.

ودعت الأمم المتحدة في 23 يناير إلى السماح بوصول منتظم للمساعدات إلى تعز، بعد ستة أيام من إعلان منظمة أطباء بلا حدود إدخالها مساعدات إلى المدينة للمرة الأولى منذ خمسة أشهر.

من ناحية أخرى قامت القوات السعودية المشتركة وطائرات التحالف بقصف مواقع الميليشيات قبالة الحدود السعودية.

ففي ساعات الصباح الأولى، قصفت القوات السعودية المشتركة المنطقة الجبلية اليمنية قبالة محافظة الحرث، وذلك بعد محاولة ميليشيات الحوثي والمخلوع صالح التقدم نحو الحدود السعودية اليمنية، ورصدهم بالطائرات من دون طيار والأنظمة الحرارية.

كما استمرت مدفعيات القوات السعودية في استهداف الميليشيات قبالة الخوبة الشمالية.

وفي تبة الدغاسة اليمنية قبالة محافظة الطوال السعودية، قصفت طائرات التحالف مركبات وتجمعات تابعة لميليشيات الحوثي والمخلوع صالح، بعد محاولتها استهداف مقرات عسكرية حدودية سعودية عبر قذائف الهاون والكاتيوشا، وذلك بعد أن شهدت الحدود السعودية ليلة السبت، هدوءا نسبيا على كامل الشريط الحدودي قبالة محافظة الطوال.

من جانب اخر شدد نائب الرئيس اليمني رئيس الوزراء خالد بحاح على استكمال إجراءات ضم أبناء المقاومة الشعبية إلى مؤسسة الجيش والأمن، وفق الإجراءات والمعايير والحاجة اللازمة.

وأشار خلال لقائه بقائد المنطقة العسكرية الرابعة اللواء أحمد سيف إلى أن التحديات تتطلب المزيد من الجهد والعمل الجاد لتأمين حياة المواطنين والحد من الجرائم والعمليات الإرهابية، التي تستهدف السكينة العامة وتساهم في زعزعة الأمن والاستقرار.

واستعرض قائد المنطقة العسكرية الرابعة بدوره خطط المنطقة، وما تم تحقيقه في مواجهة ميليشيات الحوثي والمخلوع صالح في الجبهات المختلفة.

تمكنت لجنة العقوبات الدولية الخاصة باليمن من تحديد شبكتين ماليتين تابعتين للرئيس المخلوع وابنه أحمد، تستخدمان في الالتفاف على العقوبات الدولية المفروضة عليهما، إذ تم تتبع أصول مالية بقيمة 50 مليون دولار.

كما حددت اللجنة مصادر الدخل التي يستخدمها المخلوع صالح وميليشيات الحوثي في تمويل عملياتهما العسكرية في اليمن.

وكشف فريق تابع للجنة العقوبات الدولية عن تحققه من شحنة أسلحة تشمل صواريخ مضادة إيرانية الصنع، ضبطت على مركب شراعي قبالة سواحل عمان، تشبه تلك التي بحوزة ميليشيات الحوثي.

قال إنه أخذ رشوة بملايين الدولارات لإغلاق ملفات تتعلق بالفساد

مشعان الجبوري يعترف : أنا وكل ساسة العراق .. فاسدون

مشعان الجبوري

بغداد - «وكالات» : اعترف النائب في البرلمان العراقي، مشعان الجبوري، في تصريحات مثيرة للجدل، انه جزء من الفساد الموجود في العراق، مؤكدا أن جميع السياسيين وأصحاب المناصب الرفيعة في العراق «فاسدون ومرتشون».

وأشار الجبوري إلى انه هو وجميع اعضاء لجنة النزاهة البرلمانية العراقية، عندما يرغبون في فتح أي ملف متعلق بالفساد، يأتي الفاسدون ويسلمون اللجنة رشوة، ويتم على إثرها إغلاق الملف بالكامل.

وقال في تصريحات تلفزيونية إن كل سياسي، سواء في مجلس النواب أو الحكومة العراقية، له دور بالفساد المتفشي في البلاد.

وشكلت تصريحات مشعان الجبوري صدمة للكتل النيابية والأحزاب السياسية المتهمة بأنها تخفي مئات القضايا المتعلقة بالفساد منذ احتلال العراق من قبل القوات الأميركية عام 2003.

وزاد الجبوري من حدة حديثه بالقول: «جميعنا نتحمل المسؤولية، جميعنا سُراق، جميعنا نكذب، جميعنا نسرق، جميعنا نأخذ رشوة، ومن يقول غير ذلك يكذب، اقسم بالله اعرف قصصا لو يعلمها العراقيون لدخلوا إلى المنطقة الخضراء وأحرقوها، لكني سأقتل إن تكلمت».

كما أكد أن رئيس الوزراء العراقي، حيدر العبادي، ليس بإمكانه محاسبة أي مسؤول عراقي متهم بالفساد، مشيرا إلى أن مجلس النواب من الممكن أن يصوت على سحب التفويض من العبادي.

وشدد الجبوري على أن الطبقة السياسية في العراق هي سبب دمار هذا البلد، ووجود الجوع ونقص الدواء والخدمات عن الشعب العراقي، إضافة إلى المسؤولين الذين يديرون المحافظات.

إلى ذلك، اعترف الجبوري، وهو عضو لجنة النزاهة البرلمانية، بأنه تلقى رشوة من أحد المسؤولين، وتقدر بملايين الدولارات، وقال: «إي والله، بشرفي أخذت (رشوة)، لقد أعطوني رشوة لكي أغلق ملفا، وأخذت الرشوة، وكانت بضعة ملايين من الدولارات».

وأوضح أنه لا يستطيع أحد رفع دعوى قضائية على مسؤولين حتى لو لديه حقائق وأدلة على انهم فاسدون، لافتا إلى انه لو تم ذلك من الممكن اختطاف القاضي، ومن الممكن أن يطاح رئيس مجلس القضاء إذا أراد فتح ملفات فساد.

وختم الجبوري حديثه بتوجيه اتهامات لرئيس لجنة النزاهة العراقية، طلال الزوبعي، تتعلق بالفساد، متهما إياه بجمع 100 مليون دولار خلال ترؤسه اللجنة، وقال الجبوري: «رئيس لجنة النزاهة بحاجة إلى لجنة نزاهة».

1.56 مليار دولار لمواجهة الأزمة الإنسانية في العراق

وفد من أكراد العراق يزور بغداد لبحث أزمة النفط والأمن

بغداد - «وكالات» : أعلن تقرير حكومي عراقي، الأحد، أن العراق بحاجة إلى 1.56 مليار دولار هذا العام لتمويل مواجهة الأزمة الإنسانية التي فجرها قتال تنظيم «داعش»، وأسفرت عن نزوح أكثر من 3.3 مليون شخص منذ 2014.

وذكر التقرير أن بغداد، التي تعاني من نقص السيولة وسط تراجع أسعار النفط، ستتمكن من تمويل أقل من 43 في المئة من الاحتياجات الإنسانية من ميزانيتها.

كما أشار إلى أن مشاركة المجتمع الدولي ضرورية لسد هذا العجز.

من جهتها، أطلقت الأمم المتحدة، الأحد، نداء لتوفير 861 مليون دولار لمساعدة العراق في سد العجز.

وقال وزير الهجرة والمهجرين العراقي، جاسم محمد الجاف في بيان، إنه مع تزايد الاحتياجات لن تكفي المخصصات المحددة في الميزانية الاتحادية، مشيراً إلى أن العراق يتوقع أن تسهم خطة الأمم المتحدة في تدبير التمويل اللازم لسد العجز في الاحتياجات الإنسانية.

بدورها، خصصت الحكومة العراقية نحو 850 مليون دولار العام الماضي لجهود إيواء النازحين ومساعدتهم على العودة إلى المناطق التي تمت استعادتها لكنها في نهاية الأمر مولت أقل من 60 في المئة من هذه الجهود، وفق التقرير.

من جانب اخر أجرى وفد من كبار المسؤولين في إقليم كردستان العراق محادثات اليوم الأحد مع الحكومة في بغداد، بعد تحذيرات من مسؤولين في الإقليم شبه المستقل من أنه يواجه انهيارا اقتصاديا.

وتعتمد كل من بغداد وحكومة كردستان العراق على عائدات صادرات النفط التي تضررت بشدة من الانخفاض الشديد في الأسعار العالمية للخام.

وتوترت العلاقات بين الطرفين في السنوات الأخيرة بسبب خلافات على حصة الإقليم من الموازنة العامة واقتسام إيرادات النفط.

واجتمع الوفد بقيادة نيجيرفان البرزاني رئيس وزراء إقليم كردستان العراق، مع رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي ومسؤولين حكوميين آخرين.

وقال سافين ديزاي، المتحدث باسم حكومة كردستان العراق وهم عضو في الوفد، إن جدول الأعمال شمل مجموعة واسعة من القضايا منها الأمن والتمويل والسياسة والجيش.

وفي وقت سابق من هذا الشهر قال نائب رئيس وزراء الإقليم إن المنطقة مهددة بالفرق في «تسونامي» اقتصادي.

وشهدت المنطقة حالة ازدهار في أعقاب غزو قادته الولايات المتحدة أطاح بحكم صدام حسين في عام 2003 بحصولها على نصيب من إيرادات صادرات النفط المتزايدة.

لكن بغداد قطعت التمويل للمنطقة في عام 2014 بعد أن أقام الأكراد خط أنابيب خاصا بهم يصل إلى تركيا وبدأوا في تصدير النفط دون موافقة الحكومة المركزية في إطار سعيهم لتحقيق استقلال اقتصادي.

وزادت صادرات الإقليم منذ ذلك الحين إلى ما يزيد على 600 ألف برميل يوميا، لكن مع تراجع أسعار النفط أصبح يعاني من ديون ولم يدفع مرتبات الموظفين العموميين منذ خمسة شهور.

من ناحية أخرى قالت منظمة «هيومن رايتس ووتش» المدافعة عن حقوق الإنسان اليوم الأحد إن عمليات خطف وقتل نفذها مقاتلو الحشد الشعبي ضد عشرات المدنيين السنة في المقدادية (في محافظة ديالى شرق العراق) هذا الشهر والاعتداءات على ممتلكاتهم قد تصل إلى جرائم حرب.

وقالت «هيومن رايتس ووتش» إن أعضاء في «منظمة بدر» و«عصائب أهل الحق»، وهما من الجماعات الرئيسية في قوات الحشد الشعبي التي تديرها الحكومة لقتال تنظيم «داعش»، هي المسؤولة عن هجمات انتقامية وصفتها بأنها تمثل «انتهاكات خطيرة للقانون الإنساني الدولي».

الحشد الشعبي في ديالى

- هجمات «الحشد» بديالى قد تشكل جرائم حرب

وقال جو ستورك، نائب مدير المنظمة في الشرق الأوسط: «مرة أخرى يدفع المدنيون ثمن فشل العراق في احتواء الميليشيات الخارجة عن السيطرة». وأضاف: «الدول التي تدعم قوات الأمن العراقية وقوات الحشد الشعبي يجب أن تصر على أن تضع بغداد حدا لهذه الانتهاكات القاتلة».

ونقلت «هيومن رايتس ووتش» عن سكان من السنة في المقدادية قولهم إن مقاتلين شيعة كانوا وراء هجمات على منازلهم ومساجدهم وأبناء طائفتهم.

وقال مشرعون سنة لوكالة «رويترز» في وقت سابق هذا الشهر إن أكثر من 40 شخصا قتلوا وألقيت قنابل حارقة على تسعة مساجد على الأقل في محافظة ديالى التي تضم المقدادية.

من جهته، يقول «الحشد الشعبي» إن أعداد القتلى غير صحيحة وإن الهجمات على السنة تهدف إلى إذكاء التوترات الطائفية في ديالى الواقعة بين بغداد والحدود مع إيران ويسكنها خليط من السنة والشيعة.

وأعلن مسؤولون عراقيون النصر على «داعش» في ديالى قبل نحو عام لكن التنظيم ظل نشطا في المنطقة. ونصبت «منظمة بدر» نفسها القوة الصاعدة في المنطقة بعد أن تمكنت من دحر الإرهابيين.